وقد يجاب ايضا بان ضمير الفاعل لما كان منفصلا مع ان الاصل الاتصال اعطى حكم الاسماء الظاهرة فاسند اليه الفعل
الغايب وبان مجموع الا انا يتضمن معنى لا غيري فيجوز اسناد يدافع اليه كانه قيل ما يدافع غيري ولا يخفى بعدهما ايضا
باعمال الصفة الواقعة بعده اذ لا احتمال اعتماد على شي سوى النفي قوله علي بن عيسى الربعي هو من اكابر نحاة بغداد
منسوب الى قبيلة ربيعة لحنفي في حنيفة قوله وذلك ان قولك زيد جاء لا عمرو الخ فان قلت ما ذكر من الاثبات الصريح و
الضمني انما يظهر في صورة العطف دون قولك ما شاعر الا زيد ونحوه انما قلت يصحح المناسبة يكفيه بعض الصور قوله
اي تقديم ما حقه التاخير سواء بقي بعد التقديم على حاله كما في زيدا ضربت او لا كما في انا كفيتك مهمك كذا في شرح للمفتاح
وهذا ظاهر على قانون السكاكي حيث يعتبر في التخصيص كون انا في الاصل تاكيدا كما سبق تحقيقه الا انه غير ظاهر على راي المص فان
تقديم المسند اليه يفيد القصر عنده وان كان من قبيل الفاعل فتقييد التقديم بكون ما حقه التاخير غير مناسب ههنا
الا ان يبنى على الاعم الاغلب قوله يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا الخ قد سبق منا اشارة الى ان هذا الوجوب بالنظر الى
الاعم الاغلب وان كان في القصر الاضافي قال في شرح للمفتاح هذا اللزوم في كثير من الصور انما هو بطريق الفرض والتقدير
بمعنى ان المتكلم لو كان ممن يجوز عليه الخطاء لكان كذلك لا بطريق التحقيق لامتناعه في مثل اياك نعبد واياك نستعين
وفيه نظر لان المثال المذكور من قبيل القصر الحقيقي لا يعتبر فيه حال المخاطب فالاولى في التمثيل قوله تعالى حكاية عن عيسى ع
ما قلت لهم الا ما امرتني به فانه قصر قلب ايضا في قوله والخطاء تجويز كل منهما على التساوي قال الفاضل المحشي ان كان
التجويز عبارة عن تردده وتشككه فيهما فذلك ليس حكما حتى يوصف بالصواب او الخطاء بل الشك ينافي الحكم لانه
يقتضي رجحان احد الطرفين المنافي للشك وفيه بحث لان مبنى ما نحن فيه على الامور العرفية والصواب والخطاء لا يختصان
بالحكم في العرف بل قد يوصف بهما الافعال فيقال الاساءة الى من يحسن اليك خطاء والاحسان الى المحتاج صواب وفيه
قولهم في الكتب الصواب في العبارة ان يقال كذا حيث لا حكم وقد صرح في بعض كتب الاصول في مباحث بل بان الانشاء
متصف بالخطاء مع انه لا حكم في الانشاء بالمعنى المعتبر ههنا فالاولى ان يقال في رد هذا الشك نفس التردد عند عدم
الدليل المعين لاحد الطرفين فعل لا يوصف بالخطاء بل لا يبعد ان يقال الخطاء عدم التردد قوله زيد يعلم النحو لا غير
حكى صاحب القاموس عن السيرافي ان الحذف انما يستعمل اذا كان الا وغير بعد ليس ولو كان مكانها غيرها من الفاظ
الجحود لم يجز الحذف ولا يتجاوز ذلك مورد السماع وتبعه في ذلك ابن هشام وحكم في مغني اللبيب بان قولهم لا غير لحن و المختار
انه

انه يجوز فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتبعه على ذلك شارحو كلامه وفي المفصل حكاية لا غير وليس غير وانشد الامام جمال الدين
بن مالك ره في باب القسم من شرح التسهيل مستشهدا على جوازه جوابا بعد لا بشاهد غيري تامل قوله والمسطور في كلام
بعض النحاة هو الفاضل الرضي قوله واجيب بان ترك النص الخ لا يخفى ما في هذا الجواب من التكلف وصرف الكلام عن المتبادر
من ان السابق الى الفهم من اقتضاء كراهة الاطناب ترك النص على المثبت والمنفي في طريق العطف كون العطف موجودا او لا
متروكا لكنه اهون من حمل كلام السكاكي على الفساد فان قلت اي حاجة الى هذا التكلف فليجعل ايراد المثال المذكور اشارة
الى تعميم الحكم بانه قد يترك النص عليهما في طريق النفي والاستثناء ايضا لكراهة الاطناب وله نظاير كثيرة في المفتاح قلت
الكلام في طريق العطف لا غير بقرينة المقابلة للطرق الثلاثة الاخيرة واعلم ان كلمة غير في ليس غير في محل النصب عند المبرد
على انه خبر ليس واسمه مضمر لا يظهر وتقديره ليس معلومه غير النحو وفي موضع الرفع عند الزجاج بانه اسم ليس وخبره
محذوف والتقدير ليس غير النحو معلومه قوله وفي الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط يعني ان الاصل فيها والكثير
الراجح هذا وكما يترك الاصل الاول لكراهة الاطناب كما سبق يترك هذا ايضا في مثل قولك ما زيدا ضربت وما انا قلت اذ
المقصود بقصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على مذكور كما هو الحق فيكون النص عما ينفي لا بما يثبت قوله لان الحكم
مختص بالذوات بل فيه مسامحة لان المقصود ان الحكم لا يجري في بلا لا انه غير مختص بها كما يشعر بها العبارة قوله لانها موضوعة
لان ينفى بها ما اوجبته للمتبوع فان قلت هذا الموضوع له لا يتاتى في نحو قولك زيد قايم لا قاعد لان المثبت هو القيام و المنفي
هو القعود فلم يتحد مورد الايجاب والسلب على ما يقتضيه وضع لا العاطفة فكان هذا الاستعمال على خلاف الوضع مع
شيوعه قلت بل هو وارد على الوضع والمثبت في المثال المذكور للمتبوع اعني قايم هو الاسناد الى زيد وهو المنفي عن قاعد
قوله فكان الاحسن ان يصرح الخ اذا قلت ليس في الدار غير زيد يتبادر منه ان ليس فيها مما يخافه غير فقول المص بغيرها يتبادر
منه ساير كلمات النفي لكن الاحسن هو التصريح فافهم هذا وجه غير ما ذكره الشريف قوله فقوله بغيرها الخ يعني ان ضمير
غيرها ليس راجعا الى العاطفة المطلقة حتى يتوهم انه يجوز ان يكون منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى بل الى العاطفة المقترنة
الخصوصية التي اوردتها في كلامك ونفيت بها شيئا ومعلوم انه لا يمكن نفي الشي بهذه المخصوصة قبل ايرادها قوله على ان
يكون الثاني تاكيدا فيه نظر لانه اذا كان تاكيدا لم يكن عطفا والكلام فيه اللهم الا ان يقال انه تاكيد للثاني وعطف على
الاول قوله احسن تبين الفاضل المحشي وجه الاحسنية وظهر لما ذكره ضعف قول الشارح في هذا المقام من شرح المفتاح من ان

Copyright © King Saud University